

وزارة المالية

قرار رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠١٩

تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك
الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته :
وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاتها :
وعلى مذكرة رئيس مصلحة الجمارك رقم (٧٨١/٣/١٠) بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٠ :

قرر :

(المادة الأولى)

يُستبدل بنص البند (إ) من الفقرة الأولى من المادة (٦٩) من اللائحة التنفيذية
لقانون الجمارك المشار إليها فقرة جديدة ، نصها الآتي :

«ومع عدم الإخلال بحق مصلحة الجمارك في ضم أكثر من بوليصة شحن لصاحب شأن واحد
إذا تبين لها أن الأصناف الواردة تشمل الصفة الأساسية للصنف الكامل ، وفقاً للقاعدة (٢/أ)
من القواعد العامة لتفسير النظام المنسق ، يجوز لصاحب الشأن أو من ينيبه قبل القيد
بدفتر (٤٦ كم) طلب ضم أكثر من بوليصة شحن إذا كانت واردة له على وسيلة النقل ذاتها ،
ومخزنة في نطاق جمركي واحد ، ويجب أن يتم توضيح أرقام هذه البواصص ببيان الوارد
المقدم للجمرك المختص» .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ٢٠١٩/٤/٣.

وزير المالية

د. محمد معيط